

# تحرك عاجل

## سجين رأي يتعرض لأعمال انتقامية

لا يزال المدافع الدنماركي البحريني عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجه محروماً من الإجراءات القانونية الواجبة من جانب المحكمة. ففي 29 ديسمبر/كانون الأول 2022، قضت محكمة استئناف بأنه لا يحق له استئناف القضية التي أدانته فيها محكمة جنائية بتهمة إهانة موظف عام. وفي 5 يناير/كانون الثاني 2023، أيدت الحكم بإدانته في قضية تحطيم كرسي في السجن. ولم يمثل عبد الهادي الخواجه أمام المحكمة لحضور الجلسات. وفي 6 يناير/كانون الثاني 2023، أقتيد إلى غرفة حراس السجن لمواجهة الموظف العام الذي اتهم بإهانته. يُعتبر عبد الهادي الخواجه سجين رأي ويجب الإفراج عنه فوراً وبدون أي شرط أو قيد.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

ولي العهد ورئيس الوزراء

سمو الشيخ سلمان بن حمد

ديوان ولي العهد

صندوق بريد رقم 29091

الرفاع - البحرين

البريد الإلكتروني (عبر استمارة الاتصال): <http://www.crownprince.bh/ar/contact>

تويتر: @BahrainCPnews و @BahrainPMO

سمو الشيخ،

تحية طيبة وبعد ...

لقد نظرت محكمة الاستئناف الجنائية الكبرى الثانية في القضيتين المرفوعتين ضد سجين الرأي عبد الهادي الخواجة، الذي يحمل الجنسيين البحرينية والدنماركية، بدون السماح له بحضور جلسات المحاكمة. وفي 29 ديسمبر/كانون الأول 2022، قضت المحكمة بأن عبد الهادي الخواجة ليس له الحق في استئناف الحكم بإدانته، وحكمت عليه بدفع غرامة قدرها 100 دينار بحريني (ما يُعادل 265 دولارًا أمريكيًا)، في ما يتعلق بحادثة في 30 مارس/آذار 2022، عندما احتج عبد الهادي الخواجة في السجن على اتفاق التطبيع مع إسرائيل (اتفاقيات إبراهيم)، ودخل في مشادة مع أحد ضباط السجن. وأرجأت المحكمة، إلى 5 يناير/كانون الثاني 2023، جلسة الاستماع في القضية الثانية التي أُدين فيها وحُكم عليه بدفع غرامة قدرها 60 دينارًا بحرينيًا (ما يُعادل 160 دولارًا أمريكيًا) لتحطيم كرسي، وإهانة موظف عام، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، في أثناء وجوده في سجن جو، وذلك بعد أن مُنِع من إجراء مكالمات هاتفية مع بناته اللواتي يعشن في الخارج. وقد قضى عبد الهادي الخواجة حتى الآن ما يزيد عن 11 عامًا من مدة الحكم الجائر بسجنه المؤبد في سجن جو لقيادته تظاهرات سلمية خلال الانتفاضة الشعبية في البحرين عام 2011.

وفي 5 يناير/كانون الثاني 2023، سلّم محاميه رئيس المحكمة [رسالة](#) قال فيها عبد الهادي الخواجة إنه طلب من محاميه الانسحاب من الجلسة في حال عدم تمكين المحامي من زيارته قبل جلسة الاستماع، أو إذا لم يُسمح لعبد الهادي الخواجة بالحضور. وبالفعل، لم يُحضر عبد الهادي الخواجة أمام المحكمة، وانسحب محاميه من جلسة المحاكمة، وأُيد القاضي حكم الإدانة ودفع الغرامة.

وفي اليوم التالي، اتصل عبد الهادي الخواجة ببناته وأخبرهم بأن حراس السجن استدرجوه إلى مبنى إدارة السجن بحجة إجراء مكالمة مع محاميه، لئُنقل إلى غرفة حراس السجن ويواجه الموظف العام الذي أُدين بإهانته. وقاوم عبد الهادي الخواجة إجباره على الدخول إلى الغرفة، وبدأ بالصراخ وترديد الشعارات. وفي 8 يناير/كانون الثاني، أُبلغ بأنه لن يُسمح له بإجراء مكالمات مع محاميه بعد الآن.

نظرًا إلى أن عبد الهادي الخواجة سجين رأي مستهدف فقط لممارسة حقوقه الإنسانية بسلمية، فإننا ندعو سموكم إلى ضمان الإفراج عنه فورًا، وبدون أي شرط أو قيد، وإلغاء إدانته والأحكام الصادرة

التحرك العاجل الثالث: UA 100/22 رقم الوثيقة: MDE 11/6345/2023 البحرين بتاريخ: 11 يناير/كانون الثاني 2023

**بحقه. وريثما يُفْرَج عنه، يجب أن يُسَمَّح له بالتواصل مع محاميه، كما يجب حمايته من التعرض  
للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.**

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

عبد الهادي الخواجة (61 عامًا) هو مدافع بارز عن حقوق الإنسان وسجيت رأي، وهو زوج وأب لأربع بنات وجد لأربعة أحفاد. شارك في تأسيس كلٍ من مركز الخليج لحقوق الإنسان، ومركز البحرين لحقوق الإنسان. وحتى مطلع عام 2011، كان عبد الهادي الخواجة يشغل منصب منسق الحماية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جمعية حقوق الإنسان فرونت لاين ديفنדרز. وسبق له أن شارك في بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العفو الدولية في العراق في 2003، وهو عضو أيضًا في الشبكة الاستشارية الدولية لمركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان. عبد الهادي الخواجة مناصر سلمي لقضايا حقوق الإنسان وحاز على العديد من الجوائز في المجال الحقوقي، من بينها جائزة "عالم بلا تعذيب" من المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب (ديغنتي - *Dignity*)، التي حصل عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2013. كما حصل مؤخرًا على جائزة مارتن إينالز المرموقة للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2022.

في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، قال عبد الهادي الخواجة، خلال اتصال هاتفي مع بناته، إنه يواجه عددًا من المحاكمات الجديدة المنفصلة. وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بدأت محاكمته غيابيًا أمام المحكمة الصغرى الجنائية الثانية بتهمة تحطيم كرسي بلاستيكي، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وتوجيه إهانة إلى أحد ضباط الشرطة في سجن جو، حسبما زُعم، وذلك بعدما مُنع من إجراء مكالمات هاتفية مع بناته المقيمت في الخارج. وأرجئ موعد جلسة الاستماع الثانية، التي كان من المقرر عقدها في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، إلى 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ لأن عبد الهادي الخواجة، الذي أراد حضورها، كان عليه أولاً التوقيع على توكيل رسمي لمحاميته لتمثيله في المحكمة. ومع ذلك، حاول ضابط مسؤول في السجن، في أثناء انتظار الخواجة للقيام بذلك، الضغط عليه وتهديده كي يُسجل مقطع فيديو يعلن فيه أنه يرفض حضور الجلسة. إلا أن عبد الهادي الخواجة رفض وكرر تأكيده أمام الكاميرا على رغبته في حضور الجلسة. وعندئذ، أُعيد إلى زنزانته بدون السماح له بالتوقيع على التوكيل.

وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بدأت محاكمته الثانية بتهمة إهانة موظف عام. وتتصل القضية بواقعة حدثت في 30 مارس/آذار 2022، عندما تظاهر عبد الهادي الخواجة احتجاجًا على اتفاق التطبيع مع إسرائيل (اتفاقيات إبراهيم) وقال لأحد ضباط السجن: "أنت إنسان وسخ ونجس وعندك أسلوب تعامل حيوانات". وقد أُرجئت الجلسة أيضًا إلى 28 نوفمبر/تشرين الثاني.

وفي 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أدانت المحكمة الخواجة وغرمته في كلتا القضيتين. وفي 15 ديسمبر/كانون الأول 2022، اعتمد البرلمان الأوروبي [قرارًا عاجلاً](#) يسلط الضوء على حالة عبد الهادي الخواجة، وحالات السجناء السياسيين الآخرين، ويدعو إلى الإفراج عنه. وفي 27 ديسمبر/كانون الأول 2022، التقى بمحاميه لأول مرة في السجن، لكن محاميه لم يتلق بعد وثائق المحكمة المتعلقة بأحكام الإدانة الأخيرة.

ويواجه عبد الهادي الخواجة قضية ثالثة، وتُوجَّه إليه تهمة التحريض على قلب نظام الحكم أو تغييره على خلفية حادثة وقعت في السجن في 27 يوليو/تموز 2022، دعا فيها إلى عزل وزير الداخلية عند احتجاجه على التطبيع مع إسرائيل، وأفعال إسرائيل تجاه الفلسطينيين. والقضية الآن قيد التحقيق لدى النيابة العامة، وقد تُحال إلى المحكمة في أي لحظة. وفي حالة إدانة عبد الهادي الخواجة، قد يُحكَّم عليه بالسجن لمدة تصل إلى 10 أعوام.

هذا ويقضي عبد الهادي الخواجة حكمًا بالسجن مدى الحياة في سجن جو، بسبب دوره في قيادة التظاهرات السلمية خلال الانتفاضة الشعبية في البحرين عام 2011.

وفي مايو/أيار 2012، اعتبر [الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة](#) أن احتجاز عبد الهادي الخواجة تعسفي؛ إذ جاء إثر ممارسة حقوقه في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي. وطالب الفريق بالإفراج عنه فورًا وبمنحه حقًا واجب النفاذ في الحصول على تعويض.

**لغة المخاطبة المفضَّلة:** اللغة العربية أو الإنكليزية

ويمكن أيضًا استخدام لغتكم الأم.

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 8 مارس/آذار 2023**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتكم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضَّلة: عبد الهادي الخواجة (صبيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/6295/2022/ar>